الأمم المتحدة

A/C.3/71/SR.4

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
19 October 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيسة: السيدة ميخيا فيليس ..... (كولومبيا)

المحتويات

البند ٢٦: من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصّلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشّباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

(ب) محو الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-17253 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

البند ٢٦ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع) (A/71/188)

(أ) **التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب، والمسنّين، والمعوّقين والأُسرة** (تابع) (A/71/61-E/2016/7 و A/71/214)

(ب) **محو الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل** (تابع) (A/71/177)

١ - **السيدة مراد** (بروني دار السلام): أشارت إلى أن عام ٢٠١٦ يوافق الذكرى السنوية العاشرة من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقالت إن بروني دار السلام قد صدقت على الاتفاقية في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وأن الحكومة ملتزمة بضمان إعطاء الأولوية للمسائل المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة في جدول الأعمال الوطني، وتحقيقا لهذه الغاية فقد قامت بوضع العديد من السياسات والبرامج لضمان حقوقهم. وأوضحت أن سياسة التعليم الوطنية الشاملة لا تفصل بين الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن الحكومة أنشأت مراكز لذوي الاحتياجات الخاصة تقدم لهم التوجيه والتدريب على المهارات وتدفع لهم بدلا. وخصصت الأموال لعدد من المدارس الابتدائية والثانوية وقدمت لها الدعم لتمكينها من توفير التعليم الجيد والشامل للطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية المتباينة.

٢ - وفيما يتعلق بالوصول إلى المرافق الصحية، تقدم برامج الكشف المبكر التي تديرها وزارة الصحة للأطفال الخدمات المجانية المتعلقة بالتشخيص والتقييم والعلاج. وفيما يتعلق بالعمالة، فقد ارتفع على مر السنين عدد الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين في القطاعين العام والخاص. وأضافت قائلة إن بروني دار السلام قد عززت برامج التدريب لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل توسيع فرص العمل لهم، وأتاحت للأشخاص غير القادرين على التنقل إلى مراكز التدريب برامج لإعادة التأهيل في المنزل وعلى صعيد المجتمع المحلي. وهي تصرف مدفوعات الضمان الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة ومعاليهم، وتقدم العلاج الداعم للتخفيف من حدة إجهاد الوالدين.

٣ - وتابعت قائلة إن بروني دار السلام جسدت التزامها القوي بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بإنشائها في عام ٢٠٠٨ اللجنة الخاصة المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، التي تعكف على تنفيذ خطة عمل بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة. ولتعزيز نهج قائم على الحقوق في معالجة قضايا الإعاقة، قامت بصياغة مشروع أمر يتعلق بالإعاقة لضمان تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. واستُكملت هذه الجهود بعمل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وعلى الصعيد الإقليمي، عملت بروني دار السلام عن كثب مع الدول الأعضاء الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تعزيز رفاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنظيم مؤتمرات وحلقات عمل بانتظام تركز على قضايا الإعاقة. وقالت في خاتمة بيانها إنه نظرا إلى أنه قد وردت الإشارة صراحة إلى الاتفاقية المذكورة ١١ مرة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ينبغي لجميع الدول الأعضاء الـ ١٩٣، سواء أكانت أطرافا في الاتفاقية أم لا، أن تدرج قضايا الإعاقة في خططها الوطنية.

٤ - **السيدة مونوشيبا** (اليابان): قالت إن حكومة اليابان تؤيد بقوة المبدأ التوجيهي الوارد في خطة عام ٢٠٣٠ القائل بضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. ومن المهم بناء مجتمع أكثر شمولا من خلال دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتشجيعهم على المشاركة في المجتمع وإنهاء التمييز ضدهم. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، كانت الحكومة قد سنت قانونا

دعت فيه الهيئات الإدارية والشركات الخاصة إلى اتخاذ تدابير ملموسة للقضاء على هذا التمييز. ووسّعت الحكومة أيضا نطاق مساعدتها المالية للمدارس التي تقبل الطلاب ذوي الإعاقة وتوفر أماكن إقامة لهم.

٥ - وعلى مدى السنوات العشر الماضية، شملت إسهامات اليابان العديدة في التعاون الدولي بشأن قضايا الإعاقة مشاريع للتدريب التطبيقي من أجل مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في أماكن العمل. وفي ماليزيا، فقد تم تدريب أكثر من ١ ٠٠٠ فرد كمدربين تطبيقيين وتلقى ما يزيد عن ٦٥٠ شخص من ذوي الإعاقة المساعدة للحصول على عمل.

٦ - وتابعت تقول إنه نظرا للصعوبات التي تواجهها البلدان الأفريقية، مثل الفقر واللامساواة الاجتماعية، فقد عقدت اليابان مؤتمر طوكيو الدولي الأول المعني بالتنمية الأفريقية في عام ١٩٩٣. وفي السنوات الفاصلة قدمت اليابان مساهمات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو عالي الجودة في مجالات من قبيل تحسين نظم الرعاية الصحية والتعليم الشامل وتمكين المرأة. وفي عام ٢٠١٦، عُقد مؤتمر قمة طوكيو الدولي السادس في أفريقيا للمرة الأولى، وقد التزمت اليابان باستثمار حوالي ٣٠ بليون دولار في نظم الرعاية الصحية وتدريب الموظفين لفائدة ١٠ ملايين شخص على مدى ثلاث سنوات، ابتداء من عام ٢٠١٦. وذكرت أن اليابان ستستضيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الجمعية العالمية الثالثة للمرأة، التي ستعالج مواضيع مثل التوازن بين العمل والحياة، والعلم والتكنولوجيا والصحة والنظافة الصحية.

٧ - **السيدة بهينغو** (جنوب أفريقيا): قالت إن أفريقيا هي موطن أفقر سكان العالم، وتصل فيها بعض معدلات البطالة وعدم التكافؤ في توزيع الثروة إلى أعلى المستويات. ولذلك فإن جنوب أفريقيا تؤكد من جديد التزامها بخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كمخطط للنهوض ببرنامج التنمية والاجتماعية في أفريقيا. ولذلك ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة ويواصل تقديم الدعم من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

٨ - ومضت تقول إن جنوب أفريقيا ما زالت تصارع الفقر والبطالة وعدم المساواة، علما بأن الشباب هو من أشد الفئات تضررا، لا سيما إذا تعلق الأمر بالتعليم. وتتطلب هذه التحديات وضع سياسات إبداعية وشاملة للاستثمار في الشباب من أجل الاستفادة من العائد الديمغرافي. وما فتئت حكومة جنوب أفريقيا تستكشف السبل من أجل توفير فرص العمل. وأوضحت أن قطاع الرعاية الصحية بوجه خاص يمكن أن يولّد ملايين فرص العمل، إذا ما توفرت فيه الاستثمارات المناسبة. وقبل أسبوعين، أصدرت اللجنة المعنية بالصحة والعمالة والنمو الاقتصادي تقريرا يتضمن توصيات بشأن إنشاء وظائف في قطاع الصحة، وخاصة للنساء والشباب.

٩ - وواصلت كلامها فقالت إنه بالنظر إلى ما يتسم به مجتمع جنوب أفريقيا من تعدد في الثقافات، لا يمكن وضع تعريف شامل واحد ''للأسرة'' يغطي جميع أشكال الأسر في البلد، وإنه ينبغي وضع سياسات اجتماعية لمعالجة مختلف الشواغل. وقالت إن الحكومة أصدرت ورقة بيضاء بشأن الأسرة تتضمن مبادئ توجيهية في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جنوب أفريقيا لا تزال ملتزمة بخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة الصادرة في عام ٢٠٠٢.

١٠ - **السيدة كارابايفا** (قيرغيزستان): قالت إن الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي قد أسفرت عن إحراز تقدم كبير في مجال التنمية الاجتماعية العالمية وإن الحقوق

الاجتماعية أصبحت الآن في صميم خطة التنمية الاجتماعية لعام ٢٠٣٠. بيد أن النتائج المطلوبة في مجالات من قبيل الحد من الفقر، وتوفير فرص العمل، وتحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم لم تتحقق بعد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير معقدة ومنسقة للتصدي للتحركات الجماعية للاجئين والمهاجرين والتفاوت الذي لا ينفك يتفاقم.

١١ - وتابعت تقول إن قيرغيزستان قد حددت هجرة اليد العاملة كمسألة ذات أولوية على مستوى سياستها الوطنية. فالمبالغ المالية التي يحولها العمال المهاجرون تؤثر إلى حد كبير على رفاه أسر المهاجرين، كما أن جزءا كبيرا منها ينفق على الإسكان والصحة وسائر جوانب التنمية الاجتماعية. ثم قالت إن حكومة بلدها سوف تواصل دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين وأفراد أسرهم. فقد أدرجت التزامها بالتنمية المستدامة في استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة، في حين حددت في برنامج الحماية الاجتماعية الذي اعتمد في عام ٢٠١٥ المجالات الرئيسية للسياسة الاجتماعية التي ينبغي تحسينها، بما في ذلك تقديم الدعم للأطفال والأسر التي تعيش في ظل ظروف صعبة، وللمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. وذكرت أن قيرغيزستان تبذل جهودا استباقية للقضاء على الفقر، وضمان المساواة بين الجنسين، وضمان جودة التعليم وإمكانية الوصول إلى التعليم وإشراك الشباب في الحياة السياسية.

١٢ - **السيدة كيديراليفا** (قيرغيزستان): تكلمت بصفتها مندوبة للشباب، فقالت إن المشاكل المعاصرة لا يمكن حلها دون الإمكانات الإبداعية لـ ١,٨ بليون شاب في جميع أنحاء العالم ودون الاستفادة من طاقاتهم وحماسهم. ورحبت بالعدد الكبير من المنابر الوطنية والعالمية التي تمكن من خلالها الشباب من طرح آرائهم ومقترحاتهم. وأوضحت أن الحكومة في قيرغيزستان، حيث تتراوح أعمار ٣٠ في المائة من السكان بين ١٤ و ٢٨ عاما، تولي عناية دقيقة بمسائل الشباب، كما يتضح ذلك من خلال انضمامها لبرنامج الأمم المتحدة لوفود الشباب في عام ٢٠١٦، وعقدها المؤتمر العالمي للشباب في آب/أغسطس ٢٠١٦.

١٣ - **السيدة حامد** (السودان): قالت إن عام ٢٠١٥ شهد اعتماد الخطة الإنمائية لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة عمل أديس أبابا، التي تهدف جميعها إلى معالجة أوجه القصور في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل التنمية الاجتماعية. وقد وفرت هذه الوثائق أيضا إطارا أشد صرامة للقضاء على الفقر ودعم العمالة الكاملة والعمل اللائق.

١٤ - وأضافت قائلة إن التحديات الصعبة التي يواجهها العالم تشمل الأزمات المالية وتقلبات أسعار المواد الغذائية، وارتفاع أسعار الطاقة، وتغير المناخ، والحالة الأمنية المتقلبة في العديد من البلدان، وارتفاع معدلات بطالة الشباب، والمخاطر الصحية العالمية والأزمات الإنسانية. ولذلك سيلزم بذل جهود متضافرة على الصعيد الدولي من أجل تعزيز التعاون الدولي والشراكة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف الواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتعزيزا للالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة كوبنهاغن، وضعت حكومة السودان خطة وطنية لمكافحة الفقر تنص على جملة أمور منها، إنشاء صندوق لدعم المشاريع التجارية التي يطلقها الخريجون، وتوسيع التعليم الأساسي والتعليم العالي، والقضاء على الأمية، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وبناء المساكن للفئات الضعيفة من السكان، وتوسيع شبكات المرافق الصحية وتحقيق الأمن الغذائي.

١٥ - وتقوم وكالة الرعاية الاجتماعية، ديوان الزكاة، بدور رائد في تحقيق العدالة الاجتماعية وغرس قيم التضامن والرحمة في نفوس المواطنين السودانيين؛ وقدم الديوان أيضا الدعم للمؤسسات التعليمية ومؤسسات الرعاية الصحية. وأولي اهتمام خاص أيضا للأشخاص المسنين، كما يسرت الدولة توفير الرعاية الصحية للمسنين ووضعت برامج اجتماعية ترمي إلى تهيئة بيئة أسرية تحتضنهم.

١٦ - وزادت على ذلك قولها إنه نظرا لما يتسم به الاستقرار السياسي من أهمية في تعزيز الأمن والتكامل الاجتماعي، أطلق رئيس السودان، في نيسان/أبريل ٢٠١٤، حوارا وطنيا شاملا ودعا الممثلين من جميع شرائح المجتمع السوداني لمناقشة الأولويات الرئيسية الست، ألا وهي السلام، والوحدة، والاقتصاد، والحقوق والحريات الأساسية، والهوية، والعلاقات الخارجية والحكم الرشيد. وسوف تُختتم هذه المبادرة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ باعتماد التوصيات النهائية.

١٧ - وأضافت قائلة إن السودان قد سنّ، في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة، قوانين لتعزيز حقوقهم وتحقيق العدالة الاجتماعية ومنع التمييز على أساس الإعاقة. ووضع استراتيجية لتوفير العمالة للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم اقتصاديا للفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠، ومن أهم أهدافها مكافحة الفقر عن طريق توفير العمالة الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص، فضلا عن برامج وصناديق التمويل البالغ الصغر، والصندوق الوطني لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، وتخصيص الأموال لتوفير السكن الاجتماعي، والبرامج الأكاديمية والمهنية.

١٨ - **السيد بارو** (السنغال): قال إنه من أجل تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ ومواجهة التحديات المطروحة في إعلان كوبنهاغن لعام ١٩٩٥، هناك حاجة ملحة إلى مواصلة مكافحة الفقر وعدم المساواة، وتعزيز العمالة اللائقة والمنتجة للجميع، والاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتحقيقا لهذه الغاية، ركزت حكومة السنغال على تسريع النمو الاقتصادي الشامل للجميع من خلال خطة السنغال الناشئة، التي توفر إطارا للسياسات الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى توطيد سيادة القانون والحكم الرشيد بوصفهما الركيزة الأساسية.

١٩ - وللتغلب على العوامل الهيكلية التي تسبب التهميش الاجتماعي والإقصاء وتديمهما، فقد ركز السنغال على تعزيز التنمية البشرية المستدامة من خلال آليات رعاية الفئات الأشد ضعفا والأسر الأشد فقرا، وتعزيز قدرات المنظمات النسائية في الوقت نفسه. وقد شرع السنغال في تنفيذ عدد من البرامج، مثل ميثاق تكافؤ الفرص، وبرنامج التغطية الصحية الشاملة، وصرف المنح الأسرية. وأنشأ برامج أخرى لمعالجة قضايا من قبيل المساواة بين الجنسين، والحماية الاجتماعية، والتمويل البالغ الصغر، وضعف الأطفال، ومباشرة المرأة للأعمال الحرة، مسترشدا في ذلك بالصكوك القانونية الوطنية والدولية.

٢٠ - وتابع قائلا إن حكومة السنغال تعمل على تحسين الظروف المعيشية للمسنين بتشجيعهم على المشاركة الكاملة في التدريب والعمالة. وفي قطاع التعليم، صممت الحكومة برنامج محو الأمية والتلمذة المهنية لمكافحة الفقر من أجل رفع معدل محو الأمية لا سيما في أوساط سكان المناطق الريفية وبين النساء من خلال محو الأمية الوظيفية القائمة على الكفاءة ومن خلال الحصول على التمويل الصغير. وفي مجال عمالة الشباب، أنشأ السنغال خطة لتتولى تنفيذها وكالة وطنية لتشغيل الشباب ووضع برنامج للزراعة المجتمعية.

٢١ - **السيدة بوخ والسيد كلاوش** (ألمانيا): تكلما بصفتهما مندوبين يمثلان الشباب، ووصف العمل الذي يقوم به الشباب في جميع أنحاء ألمانيا من أجل جعل العالم مكانا أفضل وتحقيق التغييرات التي ينشدها. وفيما يتعلق بما يرغب الشباب في أن تحققه الأمم المتحدة، قالا إن المساواة في الوصول إلى الموارد الأساسية من شأنه أن يوفر أساسا قويا لمشاركة الشباب في المجتمع؛ وينبغي للدول الأعضاء أن تثقف الشباب حتى يصبحوا مواطنين عالميين وقادة مسؤولين؛ وينبغي أن تتقيد الأمم المتحدة بمبادئها التوجيهية بشأن مشاركة الشباب على النحو المبين في برنامج العمل العالمي من أجل الشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها؛ وينبغي لكل بلد أن يعيد النظر في آليات مشاركة الشباب. فالشباب يدركون بالفعل أنهم عماد المستقبل؛ فهم يحتاجون ببساطة إلى تمكينهم من أجل أن يكونوا قادة مسؤولين ونشطين ومفعمين بالأمل.

٢٢ - **السيد براون** (ليبريا): قال إن بلده يوائم خطته الإنمائية التي تمتد على مدى ١٨ سنة مع خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ من خلال مشاورات شاملة لدعم ملكية أهداف التنمية المستدامة. وقد اعتمد مجلس النواب في ليبريا في الآونة الأخيرة مشروع قانون المساواة في التمثيل والمشاركة، رهنا بموافقة مجلس الشيوخ، وسوف يمكن هذا القانون الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من ضم أصواتهم إلى عملية صنع القرار. ويجري إصلاح برامج التدريب المهني لتعزيز القابلية للتوظيف ومعالجة مسائل مثل عدم المساواة الهيكلية في سوق العمل، والتمييز وتفاوت الأجور.

٢٣ - وزاد على ذلك قوله إن الحكومة الليبرية تتوقع أن تجني عوائد ديمغرافية من سكانها الشباب وتحقق ارتفاعا في معدلات الخصوبة ومعدلات النمو السكاني. وقد يطرح الهبوط الحاد في أسعار الصادرات الرئيسية في الأسواق العالمية تحديات أمام تنفيذ الخطة الخمسية للتحول. ومع ذلك، لم تفقد ليبريا الزخم، في الوقت الذي بدأت فيه المبادرات اللامركزية الحالية تعزز تقديم الخدمات الاجتماعية، كما أن بلده سيواصل النهوض مع التقيد في الوقت نفسه بالمبدأ التوجيهي ''عدم ترك أي أحد خلف الركب''.

٢٤ - **السيدة كويل مورسيا** (بنما): قالت إنه نظرا لأهمية البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة والطموح إلى عدم برك أحد يتخلف عن الركب، فإن خطة عام ٢٠٣٠ يجب أن تنفذ بالكامل. وأشارت إلى أن الحكومة البنمية قد اعتمدت إطارا معياريا ومؤسسيا وتنفيذيا لإنجاز أهداف التنمية المستدامة. وستتولى لجنة متعددة القطاعات معالجة مسألة الإشراف والتمكين على الصعيد الوطني، بينما يتولى مكتب الشؤون الاجتماعية المسؤولية عن التنسيق بين مختلف المؤسسات. واعتمدت الحكومة البنمية أيضا خطة استراتيجية وطنية، ''بنما ٢٠٣٠''، تتضمن خريطة طريق تحدد الغايات والمؤشرات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واعترافا بالفوائد التي تتحقق من تبادل الممارسات الجيدة، ستشارك بنما في الاستعراضات الوطنية الطوعية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، التي ستجري في عام ٢٠١٧ في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة.

٢٥ - ومضت تقول إنه على الرغم من النمو الاقتصادي القوي الذي حققته بنما في السنوات الأخيرة، لا يزال هناك تفاوت كبير في البلد ولا تزال مستويات الفقر مرتفعة، ولا سيما في المناطق الريفية ومناطق السكان الأصليين. وقالت إن حكومة بلدها أعطت الأولوية لتوفير التعليم الجيد وتنمية رأس المال الاجتماعي بهدف تعزيز القيادة المحلية والقدرة التنظيمية. وهي تعكف على وضع مؤشر للفقر متعدد الأبعاد من أجل صياغة سياسات واستراتيجيات ذات أهداف أكثر دقة للحد من الفقر. وفي عام ٢٠١٥،

بدأت بنما العمل بتسليم ذوي الإعاقة شهادات إعاقة، في حين سيتولى نظام إحصائي وطني جديد معالجة البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة مركزيا للاسترشاد بها في وضع السياسات. واستطردت تقول إنه بالإضافة إلى ذلك، فقد أعلن الكرسي الرسولي أن بنما سوف تستضيف اليوم العالمي للشباب المقبل في عام ٢٠١٩، الذي سيتيح فرصة كبيرة لتعزيز الالتزام بأهداف التنمية المستدامة. ثم قالت في خاتمة بيانها إن أكثر من ٧٠ في المائة من الميزانية الاجتماعية سينفق على التعليم والصحة والإسكان والهياكل الأساسية والنقل والبيئة، كل ذلك بهدف التغلب على الفقر، من أجل مراكمة رأس المال البشري وتحقيق الاستدامة البيئية. وبنما ملتزمة بمواصلة العمل على الصعيدين الوطني والعالمي من أجل مكافحة عدم المساواة.

٢٦ - **السيدة بزديكوفا** (تشيكيا): تكلمت بصفتها مندوبة عن الشباب، فقالت إن الشباب ممثلون تمثيلا ناقصا جدا في النظم الديمقراطية وأنهم باتوا يشككون في الديمقراطية لأنهم لا يتمكنون من إسماع أصواتهم. وعلاوة على ذلك، فإن الأطفال والشباب معرضون إلى الضياع في بحر المعلومات المتاحة مجانا كما أنهم معرضون لتأثير الدعاية التي تبثها الجماعات المتطرفة والإرهابية. ولمواجهة هذه المخاطر، فإنه من المهم للغاية تشجيع التعليم الجيد، الذي يعزز التفكير النقدي والمهارات القيمة الأخرى. وينبغي أيضا تشجيع الأطفال والشباب على المشاركة في صنع القرار داخل الوسط المدرسي.

٢٧ - وتابعت قائلة إن الحصول على شهادة جامعية لم يعد يكفي لتأمين فرص العمل للشباب، وربما يُثقل كاهلهم بأعباء مالية. ولذلك فمن الأهمية بمكان توفير فرص التدريب والتدريب الداخلي لتعزيز إمكانية توظيف الشباب وتوفير العمل اللائق. وفي الواقع، فإن تيسير وصول الشباب إلى سوق العمل سيعود بالنفع على المجتمع بأسره. وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت في السنوات الأخيرة، ظل معدل بطالة الشباب مرتفعا بشكل يثير الجزع. ولذلك دعت في خاتمة حديثها إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية، وأرباب العمل والجهات المعنية صاحبة المصلحة في المستقبل. وينبغي على وجه الخصوص، أن يكون التدريب الداخلي المدفوع الأجر هو القاعدة.

٢٨ - **السيدة فيووفا** (تشيكيا): تكلمت بصفتها مندوبة عن الشباب، فقالت إنه من المستحيل الحديث عن التنمية المستدامة دون الحديث عن الشباب، الذين يمثلون نصف سكان العالم. ودعت الدول الأعضاء إلى أن توفر للشباب منبرا للتعبير عن آرائهم والمشاركة في صنع القرار وزيادة إشراكهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأوضحت أن تمكين الشباب والازدهار العالمي يعزز أحدهما الآخر، وأن من المهم تسخير إمكانات الإدماج والتنوع. وأعربت عن الأمل في أن يأتي يوم لا يعتبر فيه الشباب بعد فئة ضعيفة بل مصدر إلهام وابتكار.

٢٩ - **السيد كافلي** (نيبال): قال إنه على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز خلال السنوات الأخيرة، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل أن تحقق نيبال أهدافها في مجال التنمية الاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي إعطاء الأولوية للتنمية التي محورها السكان من خلال المزيد من التدابير الفعالة على جميع المستويات من أجل القضاء على الفقر، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الشامل والمنصف والمستدام وتوفير الحماية الاجتماعية. وذكر أن الدستور الجديد من نيبال تبنى بشكل كامل مبادئ حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والإدماج والتمثيل النسبي من خلال اتباع نهج قائم على الحقوق تحتل القضايا الاجتماعية والجنسانية فيه موقع الصدارة. ووسع بشكل طموح نطاق حقوق

النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وغير ذلك من المجتمعات المحلية المهمشة. وعلى وجه الخصوص، ينص الدستور على تخصيص نسبة ٣٣ في المائة النساء في البرلمان وتحقيق التوازن بين الجنسين في معظم المناصب العليا التي تُشغل عن طريق الانتخابات.

٣٠ - وأضاف قائلا إن نيبال بوصفها دولة طرف في سبعة صكوك دولية أساسية لحقوق الإنسان وفي اتفاقيات منظمة العمل الدولية الرئيسية، ملتزمة برفع مستويات الإدماج والمشاركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأوضح أن الخطة الإنمائية الرابعة عشرة تركز على الحد من الفقر وعدم المساواة والبطالة وتتضمن برامج الغرض منها تحسين مهارات الأشخاص المهمشين. وبالإضافة إلى ذلك، زادت نيبال في عدد البرامج الهادفة التي تعزز بناء القدرات وتطوير المهارات، إلى جانب توفير التدريب والدعم المؤسسي للنساء والأطفال والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والأقليات الإثنية. واختتم قائلا إن نيبال تبذل جهودا من أجل توفير التعليم الإلزامي للأطفال مجانا.

٣١ - **السيد ندوهورا** (أوغندا): قال إن العالم يشهد حاليا طفرة غير مسبوقة في أعداد المهاجرين الذين يبحثون عن فرص اقتصادية جديدة أو الفارين من النزاعات المسلحة، أو الفقر، أو انعدام الأمن الغذائي، أو الإرهاب، أو انتهاكات حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، تتضاءل فرص الحصول على اللجوء في جميع أنحاء العالم. وقد تعلمنا من التجربة أن ما من أحد يصبح لاجئا بمحض اختياره، ولذلك أدرجت أوغندا سياسة حماية اللاجئين في خطتها الإنمائية الوطنية وفي إطار الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية. وتدعم الحكومة العمل من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن تقاسم المسؤوليات عن اللاجئين وترى أن النموذج الأوغندي يمكن أن يسهم في وضع إطار شامل للاستجابة لاحتياجات اللاجئين.

٣٢ - ودعا المجتمع الدولي إلى سدّ الفجوة بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية؛ وإلى تقديم الدعم لخطة تحويل المستوطنات من أجل تضييق تلك الفجوة في الخطة الإنمائية الوطنية في أوغندا؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة الراهنة حتى يتمكن اللاجئون من العودة إلى بلدانهم الأصلية في أسرع وقت ممكن. واختتم قائلا إنه ينبغي أن يعترف المجتمع الدولي وكذلك البلدان الأصلية بأن أزمة اللاجئين أزمة انتقالية، وليست ظاهرة دائمة.

٣٣ - **السيد عمر** (إريتريا): قال إنه بعد مرور عقدين على اعتماد إعلان كوبنهاغن، لا تزال الملايين من البشر ترزح تحت وطأة الفقر. فأزمة التنمية الاجتماعية هي نتيجة العديد من التحديات العالمية، بما في ذلك الهجرة والصراعات المتكررة والإرهاب والتطرف. وأضاف قائلا إن الدول الأعضاء التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن تولي كذلك الانتباه إلى الإخفاقات السابقة في مجال التعاون الإنمائي الدولي، حتى تتفادى تكرار الجهود نفسها وهي تتوقع مع ذلك تحقيق نتائج مختلفة.

٣٤ - وتابع قائلا إن العقدين اللذين مرّا منذ استقلال إريتريا كانا فترة انتعاش، وإعادة بناء، وتنمية، وتضميد الجراح التي خلفتها الحرب. وخلال تلك الفترة، ركزت إريتريا في رؤيتها للتنمية الاجتماعية على تعزيز العدالة الاجتماعية، بهدف تمكين جميع مواطنيها، وضمان الوصول المنصف إلى الخدمات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية وإلى الفرص. وقال إن التعليم، الذي استأثر بحصة الأسد من الميزانية الحكومية، قد أدى إلى ارتفاع نسبة الأمية بين الكبار من أقل من ٢٠ في المائة إلى قرابة ٩٠ في المائة بين عام ١٩٩١ وعام ٢٠١٥. وقد اتخذت الحكومة أيضا تدابير

لتعزيز تكافؤ الفرص، ولا سيما في المناطق التي كانت محرومة في السابق. وذكر أن إريتريا من الدول الأفريقية القليلة التي حققت جميع الأهداف الإنمائية للألفية الثلاثة المتعلقة بالصحة، وهي لا تزال ملتزمة بالمحافظة على هذه الإنجازات والعمل على تحقيق التغطية الصحية الشاملة. وما برحت الحكومة تعمل بشكل وثيق مع رابطة المحاربين الإريتريين القدامى ومعوقي الحرب من أجل القضاء على وصمة الإعاقة وضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات الرعاية الطبية، والتدريب، وإعادة التأهيل، والمشورة، والأمن المالي والعمالة، وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تمسهم.

٣٥ - وأكد في خاتمة بيانه على أن الجزاءات واحتلال الأراضي الخاضعة للسيادة الإريترية قد أعاقت إحراز التقدم نحو القضاء على الفقر. وينبغي ألا يتمادى المجتمع الدولي في التغاضي عن هذه القضايا.

٣٦ - **السيدة سولاما** (بوركينا فاسو): قالت إن بوركينا فاسو تسعى إلى إشراك الشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في عملها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما هو مبين في الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. واعتمدت بوركينا فاسو أيضا سياسة وطنية في مجال الحماية الاجتماعية في عام ٢٠١٢، واعتمدت في الآونة الأخيرة، ميثاق التضامن الوطني بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي. وشملت الإجراءات الملموسة الأخرى الرامية إلى الحد من عدم المساواة التحويلات النقدية لفائدة المدارس صرف منح لـ ٥٠٠ شخص من كبار السن للقيام بأنشطة مدرة للدخل؛ ووضع استراتيجية وطنية بشأن التعليم الشامل (٢٠١٦-٢٠٢٠)، مشفوعة بخطة عمل بشأن تعليم وتدريب للأطفال ذوي الإعاقة.

٣٧ - وتابعت تقول إن بوركينا فاسو، شأنها شأن معظم البلدان النامية الأخرى، تواجه أيضا تحديات في مجالات العمالة، والتعليم، والتدريب المهني، ولا سيما أن نسبة الشباب دون سن ٣٥ عاما تبلغ ٨٠ في المائة من سكان البلد، وكذلك فيما يتعلق بتمكين المرأة وتوفير خدمات الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين. وتعتزم الحكومة تنفيذ عدد من التدابير التي من شأنها حماية وتعزيز القطاعات الضعيفة من المجتمع. وتشمل هذه التدابير تحسين وصول المرأة إلى الموارد الإنتاجية وتعزيز حقوقها الأساسية؛ وخفض عدد الأطفال المشردين بنسبة ٥٠ في المائة؛ وإنشاء قاعدة بيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة. وأضافت قائلة إنه تم اعتماد قانون بشأن حقوق المسنين، ومن المقرر إجراء دراسة وطنية متعددة القطاعات لتستخدم في وضع استراتيجية وطنية بشأن كبار السن.

٣٨ - **السيدة غريغوريان** (أرمينيا): قالت إن الحكومات تعهدت في إعلان كوبنهاغن بوضع احتياجات السكان وحقوقهم وتطلعاتهم في صميم برنامج التنمية، وإن هذا التعهد قد ضُمّن في خطة عام ٢٠٣٠. بيد أن الوفاء بالالتزامات الجديدة سوف يتطلب أكثر من مجرد الخطابة؛ وينبغي أن تشمل الجهود الجماعية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ إشراك الناس من مناطق الصراع، بغض النظر عن الوضع القانوني للأقاليم التي يعيشون فيها. وعلى أساس مبدأ المساواة بين الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير فمن حقها أن تقرر وضعها السياسي وتسعى إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كنف الحرية. وهذا هو جوهر فكرة عدم ترك أي أحد خلف الركب.

٣٩ - وأضافت قائلة إن حكومة أرمينيا قد اعتمدت في عام ٢٠١٤ استراتيجية وطنية بشأن حقوق الإنسان، أتاحت منبرا لتقاسم المسؤولية مع المجتمع المدني، بشأن حماية وتعزيز

حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية المستدامة. وذكرت أن حكومة بلدها قد نقّحت أيضا استراتيجية التنمية الاجتماعية، التي تعطي الأولوية لأضعف الفئات وتهدف إلى توفير الخدمات على أساس الاحتياجات.

٤٠ - وعرضت إلى مسألة اللاجئين فقالت إن قرابة ٢٠ ٠٠٠ لاجئ سوري التمسوا مؤخرا الحماية في أرمينيا. وأشارت إلى أن التحديات التي يطرحها استقبال اللاجئين من سوريا وإدماجهم تحتل موقع الصدارة على جدول أعمال الحكومة الأرمينية. فقد منحتهم تصاريح الإقامة والتجنس، إلى جانب توفير الدعم في مجالات مثل السكن والرعاية الطبية والتعليم.

٤١ - وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في مجال التنمية الاجتماعية على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية، فإن الحكومة تدرك تماما التحديات المتبقية في البلد، التي كانت موضوع نقاش وتدقيق على المستوى الجماهيري، والتي اقترنت بدرجة كبيرة بتدابير قسرية انفرادية تستخدم ضد أرمينيا، مثل إغلاق الحدود، والتي لا تزال تعوق النهوض بالتنمية الاجتماعية.

٤٢ - **السيد فولوم** (هنغاريا): تكلم بصفته مندوبا عن الشباب، فقال إن مشاركة مندوبي الشباب تمهد السبيل أمام الاعتراف العالمي بدور الشباب في صنع القرار. وشجع جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى برنامج مندوبي الشباب على أن تفعل ذلك، حتى لا تذهب إمكانات الجيل الحالي الممتازة هباء. وأوضح أنه لا يمكن تحقيق تغيير دائم لصالح الأشخاص المهمشين إلا على مستوى القواعد الشعبية، ويطرح انخفاض مستوى مشاركة الشباب في المجالات الاجتماعية مشكلة عالمية ينبغي معالجتها إذا كان لا بد من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد قدمت الحكومة الهنغارية في هذا الصدد مثالا يحتذى بتنفيذها برامج الهدف منها تيسير النهوض بالشباب وتعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وأضاف قائلا إن الجماعات المتطرفة العنيفة ما انفكت تستهدف الشباب، ولكن الجهود الرامية إلى إشراك الشباب في الأنشطة المفيدة اجتماعيا، ومساعدتهم على تحديد أهداف شخصية من شأنها أن تساعد على حمايتهم من التطرف.

٤٣ - **السيدة غوزمان ماديرا** (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن حكومة بلدها تسعى إلى القضاء على الفقر والتغلب على عدم المساواة من خلال سياسات عامة جريئة وإعادة توزيع الثروة وتهيئة الفرص، والدفاع عن حقوق المواطنين. والاستثمار في التعليم والرعاية الصحية وعمالة الشباب هي الركائز التي تقوم عليها الجهود الوطنية من أجل كسر حلقة الفقر. فقد وفرت الحكومة زهاء ٤٠٠ ٠٠٠ وظيفة انتشلت أكثر من ٧٨٠ ٠٠٠ شخص من براثن الفقر. وحققت أيضا مكاسب في مجال محو أمية الكبار وبلغ حاليا عدد الأشخاص المستفيدين من الضمان الاجتماعي ٦,٣ ملايين شخص.

٤٤ - ومضت تقول إن استراتيجية التنمية الوطنية للجمهورية الدومينيكية تشاطر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الرؤية والأهداف نفسها، ولذلك فهي تسعى إلى تأمين الإدماج الكامل لأضعف الشرائح من السكان. وتطبق حاليا سياسات عامة لحماية كبار السن وتمكينهم من أن يعيشوا حياة نشطة ومثمرة. وينص النظام الوطني المتكامل للمسنين على الاعتراف بأن الدولة والأسرة والمجتمع المحلي تتحمل معا المسؤولية عن حماية كرامة المسنين وتحسين نوعية حياتهم. وأُنشئت مكاتب المدعين العامين في الوقت المناسب للتعامل مع حالات إساءة معاملة المسنين. وفي إطار الخطة الوطنية لتيسير الوصول، هيأت الجمهورية الدومينيكية بيئة تمكينية للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي مواجهة ارتفاع معدلات العمالة بشكل لم يسبق له مثيل، يطالب الشباب

بالتعليم الجيد والعمل اللائق وبدور أكبر في عملية صنع القرار. واختتمت قائلة إن على المجتمع الدولي أن يستفيد من طاقة الشباب وقدرتهم على الابتكار واستعدادهم لمتابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٤٥ - **السيد مولوغيتا** (إثيوبيا): قال إن النزاعات والكوارث الطبيعية التي تحدث في أنحاء مختلفة من العالم تحتم مواصلة معالجة قضايا التنمية من خلال تدخل السياسات الاجتماعية وتنفيذها. ولهذا يجب أن تنفذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس بشأن تغير المناخ تنفيذا كاملا. واقتناعا من حكومة إثيوبيا بأن التنمية الاجتماعية شرط أساسي للنمو الشامل والتنمية المستدامة، فهي تمنح الأشخاص ذوي الإعاقة معاملة تفضيلية في الخدمات الصحية والتعليمية والفرص المتكافئة من أجل تمكينهم من المشاركة الكاملة في جميع مناحي الحياة.

٤٦ - وزاد على ذلك قوله إن خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة قد ترجمت إلى لغات العمل المحلية فأصبح بإمكان السكان الاطلاع عليها. ونظرا لأن حكومة إثيوبيا تعترف بالأسرة بوصفها عاملا من عوامل التنمية، فقد اتخذت تدابير لتعزيزها في جميع المجالات. وقد ازداد عدد المؤسسات التعليمية في جميع المستويات وارتفعت كذلك معدلات الالتحاق بالمدارس. وقال في خاتمة بيانه إن حكومة بلده تواصل التصدي، على الصعيد الوطني، للتحديات الكبيرة التي يطرحها الفقر والبطالة وتغير المناخ، وتقف على أهبة الاستعداد للعمل بدأب مع المجتمع الدولي والشركاء في التنمية، الذين تظل مساهمتهم عاملا حاسما.

٤٧ - **السيد رافع** (الإمارات العربية المتحدة): تكلم بصفته مندوبا عن الشباب، فقال إن أفضل وسيلة لتعزيز التنمية المستدامة هو الجمع بين جميع شرائح المجتمع، وأخذ شواغل الشباب في الاعتبار وإشراكهم في عملية التنمية. وأوضح أن إشراك الجميع بات أكثر أهمية من أي وقت مضى نظرا للعدد الكبير من التحديات العالمية مثل البطالة، وإيديولوجية التطرف، وتفاقم الأعمال الإرهابية، وتغير المناخ وتدهور الحالة الإنسانية. ولذلك سيكون من الضروري لمواجهة هذه التحديات، تعزيز التعاون والاتصال مع الشباب وإيجاد أساليب جديدة ومبتكرة لتطوير قدراتهم.

٤٨ - وأضاف قائلا إن تمكين الشباب ومساعدهم ليس فقط وسيلة لحمايتهم من الفقر والتطرف، بل هو أفضل طريقة للاستفادة من طاقاتهم. فالتعليم الجيد والتدريب المهني وفرص العمل اللائق هي الأدوات الرئيسية لتمكين الشباب. وقال إن الجهود التي بذلها المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالشباب هي موضع ترحيب وتعكس التزام المجتمع الدولي بتمكين الشباب وحشد مشاركتهم في بناء عالم مستقر. ومن المبادرات التي اتخذها الإمارات العربية المتحدة من أجل تمكين الشباب تنظيم حلقات عمل للشباب لتمكينهم من مناقشة المواضيع التي تهمهم. وقد عُقدت حلقة العمل الأولى في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وركزت على كيفية تمكين الشباب من الحصول على مهارات المستقبل.

٤٩ - **السيد ميكاييلي** (أذربيجان): قال إن الوقت قد حان لكي تكثف الحكومات الجهود من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع وتحقيق الأمن الغذائي. ولاحظ مع القلق أن ما يزيد عن ٤٠ في المائة من الشباب الناشطين في العالم إما أنهم عاطلون عن العمل أو يعملون ولكنهم يعيشون في حالة من الفقر، وقال إنه ما لم يُعكس الاتجاه السلبي في مجال عمالة الشباب، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تهيئة أرض خصبة للتطرف والتطرف العنيف. وعموما، ونظرا إلى الصلة الوثيقة بين التنمية الاجتماعية والسلام والأمن، يلزم بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى حلول للنزاعات المسلحة.

٥٠ - فالاقتصاد القوي ليس كافيا لضمان استفادة جميع الشرائح السكانية من النمو الاقتصادي؛ ولا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية ما لم تحتل احتياجات أضعف الفئات السكانية موقع الصدارة في خطة التنمية. وأضاف قائلا إن اقتصاد أذربيجان كان أحد أسرع الاقتصادات نموا على مدى السنوات العشر الماضية، وقد تجسد نجاحه في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجميع، مع انخفاض كبير في معدلات الفقر والبطالة، وتوفير مساكن جديدة لأكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ مشرد داخليا، وبناء ٣ ٠٠٠ مدرسة و ٦٠٠ مستشفى ومركز صحي. وعلاوة على ذلك، لم يؤد الانخفاض الأخير في إيرادات الحكومة إلى تقليص الإنفاق الاجتماعي، بل أدّى إلى التعجيل بتنويع الاقتصاد من خلال إنشاء مناطق صناعية جديدة، وإنشاء وكالات لتوفير السكن بشروط ميسرة للأسر ذات الدخل المنخفض، ودعم المشاريع التجارية الأسرية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥١ - **السيدة مادوهو** (جمهورية تترانيا المتحدة): قالت إن بلدها قد أدمج أهداف التنمية المستدامة في جميع الخطط والاستراتيجيات الوطنية. واسترشدت الخطة الإنمائية الخمسية الوطنية بشأن موضوع ”تعزيز التصنيع من أجل التحول الاقتصادي والتنمية البشرية“، والاستراتيجية الجديدة للحد من الفقر الخاصة بزنجبار، بنتائج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وقد اعتمدت تترانيا سياسات الحماية الاجتماعية من أجل الحد من الفقر ووضعت سياسات قانونية وقامت بإصلاحات إدارية للحد من عدم المساواة. ويجري بذل جهود لتمكين الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من العيش حياة كاملة داخل مجتمعاتهم المحلية. وبإمكان المسنين استعمال مكاتب المسار السريع في جميع المستشفيات تقريبا ويتلقون الرعاية الصحية مجانا. ومن ناحية أخرى، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة يفتقرون بشدة إلى الأجهزة المعاونة وليس بإمكانهم الوصول إلى التدريب والبرامج الأخرى. ثم قالت إن حكومة تترانيا تدرك أن المسؤولية الرئيسية التي تقع على كاهل للحكومات هي ضمان رفاه شعوبها، ولذلك فقد حشدت الموارد المحلية وحسنت أداء المؤسسات، بل دعت أيضا إلى زيادة التعاون الدولي، وبخاصة من جانب البلدان الصناعية، من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة، وتخفيف عبء الديون، وبناء القدرات والمساعدة التقنية.

٥٢ - **السيد النعيمي** (البحرين): قال إن الإصلاحات التي نفذها بلده تعكس الأولوية التي تحظى بها التنمية الاجتماعية. وقد اعتمد البرلمان خطة عمل لمعالجة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، وهي أول خطة من نوعها في البحرين ونتيجة للتعديلات التي أدخلت على الدستور في عام ٢٠١٢. وقد كفل المشرعون في البلد أن تكون هذه الخطة متماشية مع أهداف التنمية المستدامة.

٥٣ - وتابع قائلا إن البحرين سعت إلى تمكين الأسر وحققت لها الاكتفاء الذاتي من خلال العديد من البرامج الاقتصادية والتعليمية والأمنية والصحية. وهناك مصرف الأسرة الذي يوفر التمويل للأسر وللمشاريع الصغيرة، وكذلك مراكز التنمية الاجتماعية التي تقدم الحلول الاجتماعية والإرشاد الأسري. وتقدم هذه المراكز خدمات إعادة التأهيل لأفراد الأسر تساعدهم على تحسين مهاراتهم المهنية ومهارات العمل.

٥٤ - وزاد على ذلك قوله إن الجهود التي تبذلها البحرين في مجال التنمية الاجتماعية تعالج أيضا احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام ٢٠٠٧، أنشأت البحرين مركز للخدمات قدم الدعم وخدمات إعادة التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة حتى يتمكنوا من دخول سوق العمل والعثور على وظائف مناسبة. وشرعت وزارة التعليم في تنفيذ برامج لإعادة تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة، من أجل تكييف

المدارس والجامعات لتلبية احتياجاتهم وتوفير وسائل النقل لهم. أما احتياجات المسنين فتسهر عليها مراكز الرعاية التي توفر لهم الخدمات الطبية والنفسية. واختتم قائلا إن البحرين تعاونت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنامة لربط استراتيجياتها الاجتماعية بشأن الإعاقة، والأطفال، والمسنين بأهداف وغايات ومؤشرات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥٥ - **السيدة بلّوت** (الجزائر): قالت إن بلدها قد حقق في وقت مبكر الأهداف الإنمائية للألفية مما أدى إلى تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية البشرية. وفي الواقع، فإن الخطط الإنمائية الوطنية التي نفذت منذ عام ٢٠٠٠ قد استهدفت العديد من الأهداف الاستراتيجية، بما في ذلك الحد من الفقر، وتوفير العمل اللائق للجميع، وتنشيط المناطق الريفية والحد من التفاوتات الإقليمية. وقد أنشئت آليات لحفز الاستثمار في القطاعات بما في ذلك قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبالاقتران مع التدابير الرامية إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريعها، أدت تلك الحوافز إلى انخفاض حاد في معدل البطالة (من ١٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٩,٧ في المائة في عام ٢٠١٥). وبفضل التزام الجزائر بتوفير التعليم المجاني، فقد ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس إلى ما يزيد عن ٩٥ في المائة.

٥٦ - وتابعت تقول إن الرعاية الصحية مكفولة للفئات الضعيفة من السكان، ونتيجة لذلك، انخفضت معدلات وفيات الرضع والوفيات النفاسية. وفي الوقت نفسه، ارتفع متوسط العمر المتوقع إلى ٧٦ عاما تقريبا. واختتمت قائلة إن بلدها ملتزم بتوفير الرعاية الصحية والتعليم للأشخاص ذوي الإعاقة وإنه قد اعتمد قوانين وأنظمة وسياسات من أجل تمكين الأشخاص المسنين وحمايتهم.

٥٧ - **السيد كاسترو كوردوبا** (كوستاريكا): قال إن التنمية المستدامة لا يمكن إلا أن تكون شاملة إذا اقترن النمو بالإنصاف وتهيئة الفرص. فأي نهج محوره الإنسان من شأنه أن يمكن الأفراد، ويجعلهم قادرين على تحقيق إمكاناتهم كاملة. ومن الأهمية بمكان إتاحة الوصول العادل إلى التعليم الجيد والعمل اللائق، أما المشاركة في عمليات صنع القرار وفي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية فلا غنى عنها من أجل تحقيق رفاه المجتمع. وأوضح أن الفقر يولد الاستبعاد، وهو ليس مجرد إهانة للكرامة الإنسانية ولكنه يمثل أيضا شكلا من أشكال انتهاك حقوق الإنسان.

٥٨ - واستطرد قائلا إن نظم الحماية الاجتماعية الشاملة، في إطار خطة التنمية الوطنية لبلده، تتيح الوصول العادل إلى التعليم والرعاية الصحية. وقال إن حكومة بلده تسعى، من خلال اعتمادها نهجا متعدد الأبعاد لمكافحة الفقر، إلى إيجاد حلول لمختلف القضايا الإنمائية الهيكلية، ولا سيما تلك المتعلقة بالفئات الضعيفة. وهي ملتزمة بمكافحة جميع أشكال التمييز، ولا سيما التمييز بين الجنسين. وذكر أن تمكين النساء والفتيات أمر بالغ الأهمية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة ليس كمجرد مستفيدين فحسب، بل وكذلك بوصفهم عاملا من عوامل التنمية، كما أنه من شأن السياسات الشاملة أن تكون عامل استثمار جيد لصالح المجتمع ككل. وبحلول عام ٢٠٣٠، سيكون كبار السن هم الفئة الأسرع نموا في البلدان النامية وستكون مساهمتهم عاملا حيويا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضاف قائلا إنه من المهم المضي قدما نحو اعتماد اتفاقية دولية بشأن حقوق كبار السن من شأنها أن توفر لهم الحماية الكاملة وتمكنهم من المشاركة الكاملة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهم.

٥٩ - وفي حديثه عن الأسرة قال إنها تقوم بدور أساسي في تشكيل الجهات الفاعلة الاجتماعية غير التمييزية والمجتمعات الملتزمة بالإنصاف والمساواة في الحقوق. وأوضح أن بناء هذه المجتمعات يتوقف على الاعتراف بأشكال الأسرة شديدة التنوع القائمة في العالم الحديث.

٦٠ - **السيد أوتو** (بالاو): قال إن الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية، يستبعدون دائما تقريبا، بسبب القوانين والمؤسسات التمييزية، من المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فالتكلفة البشرية الناشئة عن الاضطرابات العقلية مذهلة وهي من الأسباب الرئيسية للوفيات المبكرة، بما فيها الانتحار. وبالفعل، فإن ٧٥ في المائة من حالات الانتحار تحدث في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. فخدمات الصحة العقلية غالبا ما تكون غير متوفرة، بل وحتى في الأماكن التي لا يلجأ إليها فيها الكثير من الناس خوفا من الإقصاء والتمييز. ووفقا لتقديرات منظمة الصحة العالمية، سيتأثر واحد من بين كل أربعة أشخاص بصورة مباشرة بهذه الحالة في مرحلة ما من حياته.

٦١ - واسترسل يقول إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل العمل على تحقيق الأهداف التي تنص عليها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فالصحة العقلية لا يمكن أن تزدهر في ظل الفقر والنزاع والظلم. وعلى المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل القضاء على الحواجز الهيكلية التي تعوق الإدماج، أي القوانين والممارسات التمييزية والوصم، التي تجرد المصابين باضطرابات عقلية من حقوقهم الإنسانية الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل جهود لتغيير الحالة الراهنة، إذ أن ٨٥ في المائة من الناس الذين يحتاجون إلى الخدمات الصحية لا يتلقون العلاج حاليا، وذلك حتى يتمكنوا بحلول عام ٢٠٣٠ من أن يتلقوا بالفعل العلاج اللازم. وأخيرا، يجب التغلب على الحواجز السلوكية.

٦٢ - **السيد كومارا** (غينيا): قال إن هناك العديد من التحديات المعلقة في مجال التنمية الاجتماعية، رغم خطط العمل والتوصيات الكثيرة الصادرة عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات المعقودة خلال العقود القليلة الماضية. ولا تزال هناك عوامل مثل سوء الإدارة وتغير المناخ تدمر الاقتصادات وتسهم في استيطان الفقر والمجاعة، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة والضعف.

٦٣ - وتابع قائلا إن حكومة بلده قد أطلقت عددا من المشاريع الرئيسية تمهيدا لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن بين تلك المبادرات، عملت الحكومة على تأمين إمدادات الطاقة على الصعيد الوطني في محاولة لتعزيز الإنتاج الصناعي وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل للشباب؛ وهي بصدد تشييد المزيد من المؤسسات التعليمية ودعم برامج محو أمية النساء؛ وهي تعمل أيضا على توفير الرعاية الصحية المجانية للأمهات والأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من اتفاق إطاري مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تخصص غينيا جزءاً من الإيرادات المتأتية من الضريبة على التعدين لمكافحة سوء التغذية. وذكر أن حكومة بلده قد قامت أيضا بصياغة استراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية وأنشأت صندوقا وطنيا للمعاشات التقاعدية. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن التنمية الشاملة وتحسين إمكانية الوصول عاملان أساسيان في تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أعدت الحكومة دليلا لحقوقهم، وزودتهم بالكراسي المتحركة والعكاكيز، ووضعت برنامجا لتيسر وصول الأطفال ذوي الإعاقة إلى التعليم موفرة لهم الأجهزة المساعدة.

٦٤ - وعلى الرغم مما أبدته حكومة غينيا من إرادة سياسية، فإن الجهود التي بذلتها من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية قد ذهبت أدراج الرياح بسبب وباء فيروس

إيبولا، الذي دمّر الاقتصاد والنظام الصحي. وبهدف التماس المساعدة التقنية والمالية من شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف، أنشأت غينيا صندوق إنعاش لما بعد إيبولا، كان موضوع عرض قدمه وزير الشباب في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر.

٦٥ - **السيدة أرديتي دي كستالفيتيري مانزو** (المراقب عن كيان فرسان مالطة السيادي): قالت إن هذا الكيان ما فتئ يعمل بنشاط في المجال الإنساني منذ أكثر من ٩٠٠ سنة. وعمل في جميع أنحاء العالم من أجل دعم الفئات الضعيفة والمهمشة، معتقدا أن لكل شخص الحق في أن يعيش حياة صحية كريمة. وينظم الكيان في كل عام المخيم الصيفي الدولي للأطفال ذوي الإعاقة، فضلا عن المخيمات على المستوى الوطني في عدد من البلدان الأوروبية ولبنان. ويشرف أيضا على إدارة عدة مراكز متخصصة للمسنين في أوروبا والأمريكتين ويوفر لهم مجموعة من الخدمات لتيسير عيشهم في المنزل. وينفذ الأنشطة المحلية على مدار السنة ويتولى متطوعوه البالغ عددهم ٨٠ ٠٠٠ متطوع إدارة العديد من مشاريعه الخيرية.

٦٦ - وأضافت قائلة إن تقرير الأمين العام عن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا للأشخاص ذوي الإعاقة والتقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا للأشخاص ذوي الإعاقة (A/71/214) قد سلطت الأضواء على تأثير استبعاد بعض الاتجاهات مثل تغير المناخ والتغير الديمغرافي. وذكرت أن منظمة الإغاثة الدولية التابعة للكيان تساعد السكان الضعفاء على تنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث وتساعد أيضا على تنفيذ برامج إعادة الإعمار وبرامج التنمية الطويلة الأجل. وأكدت أن التنمية الشاملة وتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا للأشخاص ذوي الإعاقة تقع في صميم عمل النظام. واختتمت قائلة إن الكيان يدرك التآزر بين توفير الخدمات الأساسية والتنمية الاجتماعية، وسيواصل العمل من أجل تحقيق تلك الأهداف في شراكة مع مجتمع الأمم المتحدة.

٦٧ - **السيد كاسيدي** (منظمة العمل الدولية): قال إن مذكرة الأمانة العامة المعنونة ”الحالة الاجتماعية في العالم في عام ٢٠١٦: عدم ترك أحد يتخلف عن الركب - حتمية التنمية الشاملة“ (A/71/188) تتسق مع البيان الوارد في تقرير منظمة العمل الدولية *World Employment and Social Outlook: Transforming jobs to end poverty*، القائل إنه سوف لا يكون من الممكن الحد من الفقر بطريقة دائمة بدون العمل اللائق، وفي حين أن العمل اللائق شرط ضروري للقضاء على الفقر، فإنه ليس كاف في حد ذاته.

٦٨ - ومن خلال اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، اعترفت الحكومات والمجتمع الدولي بأسره بأن إنجاز بناء عالم شامل للجميع يعني معالجة العديد من الأهداف المترابطة، بما في ذلك القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة والعمل على تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام وتوفير العمل الكريم للجميع. ثم قال إن عالم العمل يشهد تحولا عميقا، بسبب جملة عوامل منها التقدم التكنولوجي وطبيعة الإنتاج المتغيرة.

٦٩ - وتابع يقول إن ممثلي الثلاثية قد عززوا التزام منظمة العمل الدولية بأهداف التنمية المستدامة في مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠١٦، الذين اعتمدوا فيه قرارا عنوانه ”النهوض بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق“. وعلى الصعيد الوطني، تتبنى برامج العمل اللائق القطرية التي وضعتها منظمة العمل الدولية الأهداف الإنمائية، أما على الصعيد العالمي، فإن منظمة العمل الدولية تعكف على مواءمة

دورة التخطيط الاستراتيجي مع دورة السنوات الأربع لمنظومة الأمم المتحدة. وخلال الأشهر الاثني عشر الماضية، أطلقت منظمة العمل الدولية عددا من المبادرات المشتركة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشملت المبادرة العالمية لتوفير فرص العمل اللائق للشباب، التي أطلقت بالتعاون مع ٢١ وكالة من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؛ الشراكة العالمية من أجل الحماية الاجتماعية الشاملة، وهي مشروع مشترك مع البنك الدولي والعديد من الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛ ومبادرة تحالف الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة، وهي مبادرة عالمية للعمل المنسق بشأن العمل القسري والاتجار بالبشر والرق الحديث؛ والصفقة العالمية من أجل العمل اللائق والنمو الشامل، وهي مبادرة يقودها السويد من أجل تعزيز الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل في القطاع الخاص. واختتم بالقول إن العمل اللائق سبيل إلى بناء مجتمع عادل ووسيلة للتأكد من أن الجهود الإنمائية تركز على الإنسان وقائمة على الحقوق.

٧٠ - **السيد شولغين** (الاتحاد الروسي): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، وأعرب عن أسفه لأن بعض الدول الأعضاء تستغل بند جدول الأعمال المتعلق بالتنمية الاجتماعية للدعاية لأهداف سياسية ضيقة لا علاقة لها بالتنمية وحقوق الإنسان. وردا على الملاحظات التي أبداها ممثل جورجيا في الجلسة الثالثة للجنة، قال إن استقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية هو قرار اختارته شعوبهما في مواجهة العمل العدواني الذي قامت به جورجيا ضد أوسيتيا الجنوبية. وبدلا من تقديم تخمينات بشأن مصير الآلاف من الجورجيين والأبخازيين والأوسيتيين وغيرهم من المواطنين، كان من الأجدر بالوفد الجورجي أن يسعى بجدية من أجل المصالحة والعمل على إقامة علاقات قوامها المساواة وحسن الجوار مع أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ومن شأن ذلك أيضا أن يؤثر بصورة إيجابية على التنمية الاجتماعية في تلك البلدان.

٧١ - وردا على الملاحظات التي أبداها ممثل أوكرانيا في الجلسة الثالثة للجنة، قال إن وفد أوكرانيا قد كرر اتهاماته ضد الاتحاد الروسي التي يطلقها في كل منبر دولي، ليعطي الانطباع بأن هدفه هو تأجيج التوتر وتهيئة مناخ من الهستيريا السياسية. وقال إن الوفد لم يشر إلى أن المشاكل الاجتماعية وغيرها من المشاكل التي يعانيها سكان جنوب شرق أوكرانيا قد نجمت عن تعليق دفع الاستحقاقات الاجتماعية وتعطل النظام المصرفي.

٧٢ - وانتقل إلى الحديث عن القرم، فقال إنه واضح أن أوكرانيا والجهات الراعية لها ترغب في إثارة أكبر قدر ممكن من القلاقل لسكان القرم بفرضها عقوبات من جانب واحد وقيود أخرى انتقاما من سكان القرم لأنهم اختاروا الاستقلال. وزاد على ذلك قوله إنه على الرغم من الحواجز التي فرضتها أوكرانيا في مجالي الاقتصاد والنقل، ما انفك اقتصاد البلد ينمو، وتتطور فيه صناعة السياحة، ويسدد مدفوعات الرعاية الاجتماعية ويُحسن مرتبات القطاع العام ويُحدّث الهياكل الأساسية الطبية وغيرها. واختتم قائلا إن الاتحاد الروسي ملتزم بالحفاظ على هذا التقدم في المستقبل.

٧٣ - **السيدة دوليدزي** (جورجيا): تكلمت بصفتها مندوبة عن الشباب وفي إطار ممارسة حق الرد، فقالت إنه على الرغم من البيان المضلل الذي أدلى به الوفد الروسي، فإن الشباب المقيمين في الأراضي المحتلة من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي، وبشكل أكثر تحديدا في مقاطعة غالي، محرومون من ممارسة حقوقهم الأساسية في التعليم بلغتهم الأم، ومن حرية التنقل والوصول إلى الرعاية الصحية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧:٤٠.